



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثانية عشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشرة المنعقدة في
١٤ / شعبان / ١٤١١ هجرية الموافق ٢٨ / ٢ / ١٩٩١ ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ١٢)

جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات. ٤
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي ابونوار.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد اسحق الفرحان.
- ٣ - قرارات اللجان: ٤
- اللجنة القانونية
- أ - استكمال مناقشة وبحث القرار رقم (٤) تاريخ ١/٢٦/١٩٩١ المتعلق بقانون محكمة العدل العليا.
- (انتهى المجلس من بحث المواد ١ و ٢ و ٣ وتمت المرافقة عليها).
- (القانون موزع بالجلسة السابقة).

هذا هو المحضر

صفحة

ب - ثلاثة القرارات رقم (٦) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على:

١ - مشروع القانون المعدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠. (مؤجل)

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرقة لسنة ١٩٩٠. (مؤجل)

٣ - القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون التبغ. (مؤجل)

ج - ثلاثة القرارات رقم (٧) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على:

- مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠. (مؤجل)

د - ثلاثة القرارات رقم (٩) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على:

١ - القانون المؤقت رقم (٣٨/٣٧) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل. (مؤجل)

٢ - القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون محكمة (امانة العاصمة). (مؤجل)

٣ - القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاستملاك. (مؤجل)

٤ - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والبريد. (مؤجل)

٤ - تعيين مرعد وموضوع الجلسة القادمة.

(لم تعين)

٢٥

مجلس الاعيان

محضر الجلسة:

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٤/شعبان/١٤١١ هـ، مجري، الواقع في ١٩٩١/٢/٢٨ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الثانية عشرة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة السيد احمد الوزني) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي ابونوار.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور اسحق الفرحان.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد سالم مساحدة: نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

٣ - معالي السيد طاهر المصري: وزير الخارجية.

٤ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٥ - معالي السيد عبدالرؤف الروابدة: وزير

الاشغال العامه والاسكان.

٦ - معالي الدكتور سميد التل: وزير التعليم

العالي.

٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير

الاعلام.

٨ - سماحة الشيخ عبدالباقى جو: وزير الدولة

للشؤون البرلمانية.

٩ - معالي السيد المهندس داود خلف: وزير

السياحة والآثار.

١٠ - معالي السيد الدكتور خالد الكركي:

وزير الثقافة والشباب.

١١ - معالي الدكتور خالد امين عبدالله: وزير

التخطيط.

١٢ - معالي الدكتور عبدالله المكايلة: وزير

التربية والتعليم.

١٣ - معالي الدكتور ماجد خليفة: وزير

العدل.

١٤ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير النقل

والاتصالات.

١٥ - سماحة الدكتور الشيخ ابراهيم زيد

الكيلا: وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية.

١٦ - معالي الدكتور عدنان الجبلولي: وزير

الصحة.

١٤١١
٢٨/٢/١٩٩١

افتتاح الجلسة:



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الأعمال.



السيد الأمين العام: شكراً سيدي الرئيس. جدول الأعمال.
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة:

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إعفاء السيد الأمين من تلاوة محضر

١ - استكمال مناقشة ويحث القرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩١/١/٢٦ المتعلق بقانون محكمة العدل العليا.

(انتهى المجلس من بحث المواد ١ و ٢ و ٣ وقت الموافقة عليها).

الجلسة السابقة؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين

السيد علي ابو نوار.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة معالي

الدكتور العين اسحق الفرخان.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على معذرة السادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٣ - قرارات اللجان:

اللجنة القانونية

(القانون موزع عليكم بالجلسة السابقة)

دولة رئيس المجلس: سعادة الأخ المقرر.

السيد نجيب الرشدان: بسم الله

الرحمن الرحيم، وافق المجلس الكريم في

الجلسة السابقة على المواد الاربعة.

مقرر اللجنة القانونية: الأول من قانون

محكمة العدل العليا.

دولة رئيس المجلس: لحظ السيد المقرر

سعادة العين نذير باشا.

السيد نذير رشيد: دولة الرئيس، ارجو

بمناسبة الاحداث التي تجري على الساحة الآن

السماح لنا بنصف ساعة للتداول بما يجري فإذا

والفقم عندي سؤال اريد ان اسأله الى دولة

الرئيس او الى معالي وزير الخارجية اذا كان

موجود.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد

الفرخان.

السيد حمد الفرخان: من المفيد لو أمكن

ان تكون القاعة خالية الا من اعيان وحكومة ولو

يتكرم رئيس الوزراء تلبية على قرار العين الزميل

باعطائنا صورة أدق عما جاء في الاذاعات حول

معلوماته عن الموقف كما هو الآن للاطلاع

واعطائنا فرصة للتفكير وان أمكن تعيين جلسة

لاحقة للتشاور وابداء الرأي واقترح ان يكون

المجلس مغلقاً عن الصحافة ان تكون الجلسة

سرية.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس

الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس في الواقع لا يوجد عندي معلومات إضافية عما هو منشور في وسائل الاعلام المختلفة لا يوجد لدي اخبار خاصة او ثنائية فقط المنشور في وسائل الاعلام.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد.

السيد حمد الفرخان: في هذه الحالة لا خيار إلا ان اقترح بأن يؤجل البحث لهذا الأمر الاشد خطراً من أي قانون اماناً بجلسة لاحقة يتفضل رئيس الوزراء باعطائنا تقيم ومعلومات كافية تمكننا من النقاش والمبادرة برأي واقترح ان يكون باقرب وقت ممكن لعله يمكن تعينه الآن.

دولة رئيس المجلس: هل يعني هذا

تأجيل البحث بهذا الموضوع امام والكبير الى

جلسة اخرى؟

السيد حمد الفرخان: ان امكن السبت

وأرجو ان يرضي هذا معالي العين الزميل نذير

رشيد.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس

الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس

اذا سمح معالي العين ان لا تكون السبت أو

يمكن ان تكون السبت بمعنى آخر على حسب

الظروف وتوفر المعلومات فأننا على اتم

الاستعداد.

دولة رئيس المجلس: استاذ جعفر

الشمي.

السيد جعفر الشامي: كنت اريد ان اقترح

ما تفضل به دولة رئيس الوزراء ان تترك الأمر له

هكذا جاء في المحضر

عندما تتوفر معلومات ان يتكرم بالاتصال بوليتكم وعقد جلسته لهذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذاً للمجلس يوافق على تأجيل البحث بهذا الموضوع الى ان تتوفر المعلومات التي تقدم للمجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: وشكراً لكم سعادة مقرر اللجنة القانونية.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم، وكما ذكرت وافق المجلس على المواد الاربعة الأولى وتقرر الآن المادة الخامسة. قررت اللجنة اعادة صياغتها من جديد.

دولة رئيس المجلس: المادة ٥ اسام المجلس يقرتها، ب الاستاذ حمد الفرخان. السيد حمد الفرخان: سيدي أرجو أن اعذر عند بحث الفقرة ٣، ٤ واضطرت للغياب لبعض الوقت وأرجو تثبيت هذه الملاحظة في محضر هذه الجلسة لأن المجلس وافق على المواد. اعتقد ان في المادة ٣ خطر واحد وهو عدم تحديد عدد قضاة المحكمة وهذا سيؤسرها لخطر غير معقول في المستقبل لا اعتقد ان محكمة تعطي هذه الصلاحية تبقى في عدد مفتوح الملاحظة الثانية بنظري لها نفس الأهمية تتعلق بمواصفات عمده وضعت لن يجوز أن يترشح للمحكمة العليا هذه المواصفات جامدة لا تذكر في أي منها موضوع الكفاءة ولا تذكر موضوع السجل الماضي للمرشح تذكر عدد سنوات خدمه ٢٠ سنة عامي و ٢٥ سنة عامي تشبه المواصفات التي توضح لقبول المجتدين في الجيش في الطول والحجم والوزن اعل محكمة في

البلاد مفروض ان يكون سجل كل مرشح لها مدروساً وكفأً وواضح المثل التالي اذا خلا مقعد في محكمة العدل وتقدم له اثنان احدهم عامي له ٢١ سنة او ٢٦ سنة وهو خريج من جامعة في البكالوريا وقضى ٢٠ سنة محاماه مجموع قضايه فيها كانت ٢٠٠ قضية خسر منها ٩٠ قضية وتقدم بأن واحد له ستة اقل من الحد ويحمل دكتوراه وله دراسات في القانون وأخذ ٤٠٠ قضية بدل ٢٠٠ ونجح في ٣٩٠ منها فالحق يعطي الأول ان يصبح قاضي محكمة عدل عليا ويحرم الثاني من ان يصبح قاضي محكمة عدل انا اوصي في اول تعديل يلحق بهذا القانون يجب عمل شيان عدد اعضاء محكمة العدل ويعدل كلياً لزم الحاجة والثاني المواصفات الشخصية من الكفاءة والفهم والذكاء ومستوى التخرج ومستواه الجامعي ومستوى الانجاز أقرت هذين الاقتراحين في أول تعديل لاحق واعترف ان للمادتين اقرباً وليس من حقي اعادة البحث فيها شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.



السيد المقرر: لقد أدى الزميل الفاضل نفس الملاحظات وذكر ان المحكمة في دولة متحضرة كان عدد اعضاءها ١٢ وقلت ان هذه الدولة هي التي عيشت في المحكمة العليا فغرلت اثنين وعكلت نصابها وغيرت اجتهادها وهي الدولة المتفطرسة الآن في مجلس الأمن وهي التي اعتنت علينا الآن وهي التي تحتل بلادنا هذه الدولة لا تصلح ان تكون قدوة لا من حيث فعلها ولا من حيث حكمتها هذا من جهة ومن جهة اخرى تعيين عدد الاعضاء قلنا انه النص يعطي الجهاز الحكومي بما فيه القضاء مرونة ليعين عدد القضاة بما يتناسب مع العمل ليس المقصود تحديد العدد لذاته ولا اجدر في هذا النص ما يوجب الاعتراض ومع هذا او عملاً بحرية الرأي اشكر معالي الزميل الفاضل الذي أدى هذه الملاحظة لعل ان يكون اجتهاد آخر عند التعديل.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ أكرم بك.

السيد اكرم زعير: ان السيد المقرر في بيانه وهو القفية الكبير الذي نفخر به والذي اؤيد على ما وجهه له دولة التلهولي من ثناء جدير به في بيانه يكاد يظن قارئه أن القانون المعروض علينا غير دستوري لكنه انتهى الآن التصويت بحيث دستره كنت اود لو شرح للمجلس كيف يمكن ان يكون دستورياً حتى لا يُرد هذه الملاحظة الأولى للمحكمة الثانية لغوية في الفقرة ب تقول سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم، او سواء أأنذرهم ام لم تنذرهم اما أن يقول سواء كانوا مدعين ام مدعى عليهم او يقول سواء كانوا مدعين ام مدعى عليهم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: المجلس يا سعادة المقررت في دستورية القانون في الجلسة السابقة اذا سمحت حتى اعطي الصورة الصحيحة اني اقترحت ووزعت المذكرة على المجلس وأنا طلب دولة الرئيس تثبيتاً على الاقتراح لم يثن أحد فاكتمت هذه الاشارة واعتبرتها تصويتاً لذلك لا اجدر اعادة البحث في المذكرة على اساس المجلس لم يوافق على اقتراحي بعدم دستوريته ولا حول ولا قوة الا بالله. الآن قرأت المادة الخامسة بقريتها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على المادة الخامسة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: هنا أريد ان اتبه المجلس ولا اترج ليكون المجلس على علم بما سأقوله نصت المادة ٣ الفقرة جـ من هذا القانون على ان تسري على رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديها الاحكام والفراعات القانونية التي تسري على القضاة النظاميين بما في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به ونصن قانون استقلال القضاء على تعيين القضاة بتنصيب من وزير العدل وقرار من المجلس القضائي واردة ملكية سامية الا ان هذه المادة أغفلت تنصيب وزير العدل والمحفوظ عندما يرد نص في قانون خاص انه يعزل القانون العام والقضاة الذين يؤكدون استقلالهم يستثنوا عن تنصيب وزير العدل فالحديث ان انوه عن الفرق بين قانون استقلال القضاء والنص المرجو في هذه المادة.

هكذا حد الاصل

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: أحب ان أسأل ما هي الآلية في هذه الحالة؟ من الذي يقرر ان عضواً لازماً لمملكة العدل العليا هو المجلس القضائي؟ من الذي يطلب من المجلس القضائي ان يميز نريد عضواً أو عضوين إضافيين من الذي يطرح ويطلب أسماه المرشحين؟ ما هي الآلية لهذه الفقرة ٦ عندما حلف حق وزير العدل بالتنسيب؟ من الجهة التي نقرر نحتاج او لا نحتاج في محكمة العدل اعضاء جدد؟ من الذي سيتدرج بالتنسيب؟ هل التنسيب يتم عن طريق قاضي يقدم طلب او عملي يقدم طلب؟ أمل ان توضح ليصبح القانون واضحاً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: سبق وقلنا في مستهل هذه الجلسة ان تجديد عدد الأعضاء ترك لتقدير او حاجة العمل وتطلبه من السلطة القضائية، وهناك جدول يسمى جدول تشكيل الوظائف للوزارات والدوائر وهذا تحدد فيه الوظائف وبناءً على طلب السلطة القضائية تطلبه من السلطة التنفيذية. أما هذه المادة ليس لها شأن في تعيين عددهم ولكن هنا نص على الهيئة التي لا يبرز لها أن تعين فقط.

دولة رئيس المجلس: أستاذ حمد الفرحان مرة أخرى.

السيد حمد الفرحان: السلطة التنفيذية، محكمة العدل درست في سنة من السنين انها تحتاج الى ثلاثة اعضاء طلبت ذلك من السلطة التنفيذية وأدرجت لها ثلاثة وظائف جناء وقت

التعين هل يعلن عن هذه الوظائف؟ ما هي الآلية؟ هل تعلن محكمة العدل؟ صحيح الاجراءات التي قالها معالي المقرر لكن الآلية معدومة. هل يعلن بالجرائد النص يقول يعين رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية ومساعدوه بارادة ملكية سامية. من الذي يصدر صيغة الارادة؟ وكيف؟ انا اعتقد ان الآلية ميتوره نرجو ان نفق لحظة لتؤكد ان الآلية قابلة للتطبيق.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي السيد وزير العدل: ما تفضل به العين حمد بك الفرحان بان موضوع الآلية من الممكن ان يسوغ هذه المادة بسطط الفقرة ١ مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة تشطب ويكون جمال يعين رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية على اعتبار بانه يؤدي الغرض هذا واحد ثانياً: بالنسبة لموضوع ان يكون هناك جمال للاعلان فهو عبارة عن آليه ليس منصوص عليها في نظام او في قانون ولكن ما جرى عليه العمل حقيقة هو ان الجهاز القضائي يكون باستطلاع ومعرفة ان الذي يعين في محكمة العدل العليا ضمن هذه المواصفات معروف بأشخاص أو خبرات قانونية وقاموا بأعمال قضائية فهناك جمال للتمايز فإن للوزير ان يعين اشخاص تنطبق عليهم هذه المواصفات ويكون قد جرى البحث اما مطلبات تقدم او بالتشاور مع اشخاص يستعين القضاء بخبراتهم وجمال لتعيينهم بهذه المحكمة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: سيدي هنالك قانون استقلال القضاء يشترط في تعيين القاضي بما في ذلك قضاء محكمة العدل العليا أولاً الأهلية والكفاءة وهي من جملة شروط وهي مقدمة في هذه المادة اما كيفية تعيينهم أن يتصل في الرشحين للتعيين بمقتضى هذه المادة اصبحت الصلاحية للمجلس القضائي وهو الذي يختار المؤهل للتعيين في محكمة العدل العليا او لرئاسة النيابة او مساعد رئيس النيابة العامة وكل ما في الامر اختلاف بين نصين في قانون استقلال القضاء وفي هذا القانون هو ان هذا القانون اغفل تنسيب وزير العدل.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: سيدي أرجو ان اوضح بالنسبة لما تفضل به وزير العدل ان هناك مبدأ في التشريع ان لا يتضمن النص القانوني كالة للبداية المقررة أصلاً في القواعد العامة للتشريع فيها يتعلق في الميكانيكية والتطبيق الأنظمة والقوانين الأخرى تعالج هذا ولا يتصور في كل تشريع ان يتضمن نصوصاً تعالج كافة الأمور المتعلقة به طالما ان هناك نصوص كافي في تشريعات أخرى لذلك أرجو ان يأخذ سعادة العين الأستاذ حمد الفرحان هذه الملاحظة ولا يطلب بشأن كل نص توضيح للآلية او استكمال بعض النقاط التي في ذهنه هذه روعيت عند دراستنا لهذا التشريع في اللجنة القانونية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة أبو عدنان.

دولة السيد بهجت التلهوني: الحقيقة كنت أريد ان أذكر ما ذكره سيادة المقرر ان المجلس القضائي مستقل بإجراءاته القضائية بالنسبة للقضاء أما بالنسبة للإرادة الملكية فهي إجراءات تنفيذية وهي لا تتعلق باستقلال القضاء وتعيين القضاء وما أوردت اعتقد بأنه كافي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: استذكراً كما تفضل به معالي العين حمد بك بالنسبة لموضوع الآلية حقيقة فاجد بأن النص الذي لم يوافق عليه مجلس النواب كان يؤدي بعضاً من هذه الآلية وان يكون هناك مجال للتنسيب للمجلس القضائي من قبل السلطة التنفيذية ووزير العدل بالاسماء التي من الممكن ان يستأنس المجلس القضائي ان يبحث موضوعاً بتعيينها ولذلك اطلب كما طلب سعادة المقرر بان يكون هناك مجال بان يبقى النص كما كان عليه سابقاً على ان يكون ذلك تنسيب من وزير العدل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: تنسيب الوزير هو تدخل أيضاً في التعيين كما حدث في أمريكا عندما عين قاضيين وغيروا الاجتهاد في المحكمة العليا هذا التعيين لأهم من جماعته لكن القيادة الجماعية أكثر كفاءة وأكثر قيادة وما دام توليهم أمورنا بكل شيء لا نكتفي بالتعيين نكتفي ومن غير

هكذا هو الأمر

التيسير لان هذه اكثر ضماناته من الضمانات التي في استقلال القضاء ولذلك أنصح بالموافقة على هذه المادة كما وردت.

دولة رئيس المجلس: يبدو انه بعد الشرح والمداولة اصبحت واضحة وجلية الآن اماننا النص الذي اوصت به اللجنة من يوافق؟ الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: المادة التي بعدها. السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة ٧ كل ما أدخل عليها من مجلس النواب هو شطب كلمة الوزير ولكن اعادة للوزير في حالة الضرورة والمادة بقيت كما هي وأنصح بالموافقة عليها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه المادة.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: هناك تقرير لجنة حول مواد هذا القانون، الاقتراحات تنطبق بالموافقة على قرار اللجنة أو عدم الموافقة الموجود هو تقرير اللجنة والموافقة عليه ولذلك هذا النظام السقراطية مادة وراء مادة وراء مادة... الخ أعتقد انه سيظل وقت النقاش يجب ان نقول حيث يعترض أي من الزملاء المحترمين على توصية اللجنة وعندئذ يبدأ النقاش.

دولة رئيس المجلس: شكراً هذا القانون جلست له اللجنة القانونية ٩ جلسات لأهميته ومعروض على المجلس. استاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: الحقيقة الدكتور خليل وضع اماننا مبدأ له أهمية كبيرة وهو طلائع اللجنة اتخذت قرار فليست أمام المجلس إلا ان يقبل او يرفض مهام اللجنة تمسحت الآن للمجلس فمن حق المجلس ان يقبل او يرفض او يدخل تعديلات أما هكذا ليس صحيح دولة رئيس المجلس أي اقتراح يرد له حق التصويت عليه اذا ثنى عليه واصبح أمام المجلس الاستاذ عمر التاليسي.

السيد عمر التاليسي: سيدي أرجو أن أزيد اقتراح الدكتور خليل هذا المشروع ونوش بدراسة موسعة من اعضاء اللجنة وشاركنا فيه جميعاً الآن الاقتراح الذي تقدم به الدكتور خليل هو ان يفضل سعاد المقرر بأن يقرأ قرار اللجنة مكتفياً حيث أن المادة كما وردت في القانون المؤقت وتعديل مجلس النواب عليها موجود اماننا ووزع علينا من قبل ودرسناه فإذا كان بعد هذه القراءة لدى أي احد الاعضاء أي تعديل أو اقتراح أو ملاحظة يديها ولا يطرح قرار اللجنة للتصويت وهذا يؤدي لاختصار الوقت وحتى لو كان في هذا مخالفة شكلية للنظام الا انه نظراً لطول هذا القانون يمكن ان يؤدي هذا الاقتراح الى التسهيل ببسته وانجازه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر. السيد المقرر: سيدي النظام نص على انه في حالة اذا لن توصي اللجنة بتعديل المادة فللرئيس ان يأمر بعدم تلاوتها فإذا لم يأمر يجب ان تتلوا اما الشكالية التي كان فيها مخالفة للنظام هو ان تتلو على مسامع مجلسكم الكريم كل قرارات اللجنة في كل المواد وهذه المادة ٤٩ تقول



الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس أرجو ان لا يظن باقتراحي أحب ان أعارض النظام بالنكس أنا اطلب التقيد بالنظام أود ان أقول بأنني لم اطلب ان يوافق المجلس على قرار اللجنة أو يرفضه كلياً ولا أود أن يغلق باب النقاش في أي مادة أو تعديل ادخلته اللجنة بدأت بالنقاش في الوقت ثم بقرار مجلس النواب ثم بقرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان تفسر اقتراحي أننا

ان الراد التي لم يجري عليها تعديل بأمر الرئيس بعدم تلاوتها المادة ٥٠ اذا قررت إحدى اللجان تعديل مادة في مشروع قانون أحيل عليها يبدأ بتلاوة المادة كما وردت من مجلس النواب ثم التعديل الذي قرره اللجنة ويطلب الرئيس إبداء الرأي في قبول التعديل أو رفضه.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة لم يرى المجلس من البدء ان يعفي المقرر من تلاوة المواد لأهمية القانون وللهجد المبذول والخطورة التي ترتب عليه ولذلك تتلوها واحدة واحدة ونمشي الاستاذ الدكتور خليل.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة لم يرى المجلس من البدء ان يعفي المقرر من تلاوة المواد لأهمية القانون وللهجد المبذول والخطورة التي ترتب عليه ولذلك تتلوها واحدة واحدة ونمشي الاستاذ الدكتور خليل.

دولة رئيس المجلس: اذا أمام اللجنة الآن المادة ٧ كما أوصت عليها اللجنة القانونية هل يوافق المجلس الكريم.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: المادة ٨ هل لدى الاخوان اعتراض؟ لا أحد اذاً هل يوافق المجلس عليها كما جاءت من اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم المادة ٩ تفضل معالي المقرر.

السيد المقرر: المادة ٩ قررت اللجنة تعديل النص الوارد من مجلس النواب على النحو التالي ١ - تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بما

هكذا

بلي، شطب البند ١ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي ١ - الطعون بانتخابات مجالس الهيئات التالية البلديات، غرف الصناعة والتجارة والتعاونيات والجمعيات والشوادي المسجلة في المملكة والأسباب الموجهة سبق وتولناها مع تقرير اللجنة وإذا أردتم الإفصاح بعد التماساؤل إذا أراد أحد

دولة رئيس المجلس: إذا المادة التاسعة بكل فقراتها هل لدى الاخوة الكرام مطالعة او رأي او ملاحظة عليها؟ الأستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: الفقرة ١، نواب قراؤها وقرأت ١، ١، ١، اعيان وأشعر أن ١، ١، ١، نواب أشمل وأوضح من ١، ١، ١، اعيان وأرى أن يبقى النص كما جاء في ١، ١، ١، نواب بدون حاجة للتفاصيل.

دولة رئيس المجلس: سعادة الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: لو رجعنا الى البند ١ من المادة ٩ الطعون الخاصة بالمجالس البلدية وغرف الصناعة والتجارة والتعاونيات والهيئات والشوادي المسجلة في المملكة وفي سائر الطعون الانتخابية التي تجري وفق القوانين والأنظمة النافذة المعمول والتي تخرج عن اختصاص أية محكمة أخرى ولا تشمل هذه الصلاحيات الاجراءات السابقة لعملية الانتخاب الممهدة لها أولاً للمحفوظة الأولى التي لاحظتها اللجنة أن النص الوارد من مجلس النواب المؤرخ كان أوسع مدى من النص الذي تبنته اللجنة ليس فيها شك الا ان صلاحيات محكمة العدل العليا جاءت على سبيل الحصر وليست ذات ولاية عامة في جميع

الطعون الانتخابية بدليل انه وضعت البنود متتالية لتعيين الأمور التي يجوز الطعن بالقرارات الصادرة بشأنها إذا ليست لها ولاية عامة ولكن صلاحياتها محصورة بالبنود الواردة من هذه المادة الناحية الثانية ورد فيها ولا تشمل هذه الصلاحيات الاجراءات السابقة لعملية الانتخاب أو مهيمنة لها هذه الاجراءات كما ذكرنا في الأسباب الموجهة للتعديل هي الأسباب التي يمكن أن يطعن فيها ذو المصلحة بنتائج الانتخابات والنص هنا ولا تشمل بمعنى أن يحرم على ذي المصلحة ان يطعن بهذه الأمور مع ان الخطأ يطعن بهذه الحالات وهي الممهدة او السابقة للانتخابات إذا النص الأول فيه تعقيد غير مقصود اما القول وفي سائر الطعون الانتخابية. الموضح ان تعطي المحكمة نصاً محدداً لتطبيقه بدقة اما ان تضع نصاً عاماً وفضفاضاً فيكون عمل اجتهد لا لزوم له فكان تعديل هذا البند عندما رآه صالحاً للتطبيق وأفضل.

دولة رئيس المجلس: معالي الأستاذ عبدالروؤف الروابدة.

معالي السيد عبدالروؤف الروابدة: سيدي الرئيس في يقيني الهدف الذي وصل اليه سعادة المقرر خالف هذا النص هو قال يريد ان يحدد الصلاحيات ولكنه وسعها حتى شملت صلاحيات محاكم أخرى في النص الوارد من مجلس النواب هناك اجراءات مهيمنة لأي انتخابات يطعن بها لدى محاكم أخرى لدى محاكم البداية مثلاً واسهل للمواطن لأنها أقرب الى مكان سكناه بهذا النص الطعن ينتظر النتيجة ويرفعه لمحكمة العدل العليا لأنه كان في النص

السابق التي تخرج عن اختصاص أي محكمة أخرى لسيبقى للمحاكم الأخرى صلاحية النظر لكن ما خرج عن ذلك هو الذي يذهب لمحكمة العدل العليا وشكراً
دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: سيدي يشير اعتراض معالي الأستاذ عبدالروؤف الى انتخابات البلدية أنها من صلاحيات البداية لكن لو رجعنا للنص الوارد من مجلس النواب يقول الطعون الخاصة في انتخاب المجالس البلدية معنى انه نزع من محكمة البداية والا هذا النص ما معناه؟ الطعون الخاصة بانتخاب المجالس البلدية من اختصاص محكمة العدل العليا ونزعها من محكمة البداية بالنص الوارد من مجلس النواب هذا النص لا جدال فيه لأنه يعدل ما قبله اذا تعارض قانونان فالقانون الأخير معدل للسابق هذه قاعدة لا جدال فيها ولذلك نحن استهينا المادة بخلاف ما استلهه مجلس النواب قلنا تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المقدمة دون غيرها هذا الذي توحيته من هذا النص وأن نجعل الاجراءات السابقة للانتخاب مهيمنة لها اسباباً للطعن في نتيجة الانتخاب هذا الذي أردناه وهذا ييسر عملية الانتخابات ولذلك كان النص موقفاً للغاية كما أرى.

دولة رئيس المجلس: معالي الأستاذ عمر التابلي.

السيد عمر التابلي: طالما ان هذه المادة كما تفضلتم هي اهم مادة في القانون تطلب من السيد المقرر توضيحها هذا من ناحية أما من الناحية الموضوعية وإن كنت اوافق على الفقرة ب

الخاصة بالطعون التي يقدمها أي متضرر من العمل بالقانون المؤقت وإن كنت اوافق من حيث المبدأ أريد أن أثير ملاحظات قانونية فقهيّة عن هذا المبدأ هو الواقع يخالف ما استقر عليه الفقه الدستوري بمبدأ الفصل بين السلطات وقبل انشاء محكمة دستورية عليا في البلاد لا أرى ان للقضاء الحق بأن يصدر أمراً بوقف العمل بأي قانون صادر بمقتضى الدستور القوانين المؤقتة تصدر بمقتضى الدستور المادة ٩٤ التي تمنح السلطة التنفيذية في حالة الضرورة أو نشوالة طواريء لا تعالجها القوانين العادية ان تصدر قانوناً مؤقتاً يعرض على البرلمان في أول دورة اذا سمحنا للقضاء ان يأخذ هذه الصلاحية فيقرر وقت العمل بالقانون والقضاء هنا المقصود به القضاء الاداري في محكمة العدل العليا أماما تصدره السلطة التنفيذية بدورها مشرعاً في الدستور فهي تقوم بدور تشريعي فإذا منحنا القضاء هذه الصلاحية تكون مخالفاً مبدأ قانونياً مستقراً وإذا لم تحذف هذه الفقرة ان يترك الأمر للقضاء العادي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: لا شك ان مسألة دستورية القوانين من علمها ينبغي ان تكون من صلاحية محكمة دستورية ونحن موعودون في محكمة دستورية لكن لغاية الآن ليس عندنا محكمة دستورية اما لما يتعلق باعتراض الزميا الفاضل بتحويل محكمة العدل صلاحية الطعن بالقوانين المؤقتة والانظمة فهذا المبدأ مستثنى من قاعدة هي النظر الى شكلية القرار ومعرفة ما اذا كان الاجراء هو قرار اداري ام لا هناك قاعدة بمعرفة القانون من القرار اذا

مجلس الاعيان

وبالمادة كما قررتها اللجنة.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، ملاحظتي حول البند ٢ من المادة ٩ انني استند في هذه الملاحظة ان هذه المادة هي اهم المواد في هذا القانون والملاحظة الثانية ان مجلس النواب ادخل على هذا القانون تعديلات بحيث جعل الترفع والنقل والانتداب والاعارة من الموضوعات التي يمكن ان تناقشها لدى محكمة العدل العليا بشأنها والنقطة الثالثة التي كنا نتحدث عنها في هذا الصباح وهي عدد القضاة الذين يمكن ان يحتاج اليهم محكمة العدل العليا لانجاز القضايا التي تثار لديهم والملاحظة الرابعة ان البلدان التي اخذت بمثل هذا النوع من المحاكم الادارية محكمة العدل العليا جعلت لها ايضاً درجات بمعنى محكمة استئنافية ومحكمة نهائية انا اقول ان انشغال محكمة العدل العليا بمسائل الترفع والنقل والانتداب والاعارة كلها امور ان لا تفي بها المحكمة من هذا المستوى ان تتدخل مطلقاً بنقل معلم من اربد الى الحصن او من مكان الى مكان اعتقد انها تشغل محكمة العدل العليا وتعمل من قضائيات اعداداً مضاعفة ولذلك انا اميل الى هذا النص كما ورد من الحكومة وكما ورد في القانون الاصيل اذا بقي هذا الموضوع يجب ان تنجح في المستقبل الى تشريع محاكم ادارية وتبدأ بمحاكمة بداية ادارية ثم محكمة استئناف ادارية ثم محكمة العدل العليا وابدي ملاحظتي دون ان اصوت ضد قرار اللجنة اذا وضعت هذه المادة تحت التصويت.

كان الامر صادراً عن السلطة التنفيذية يعطى حكم القرار الاداري وما ان القانون المؤقت صادر عن السلطة التنفيذية يعطى حكم القرار الاداري وما ان القانون المؤقت صادر عن السلطة التنفيذية فان له حكم القرار الاداري وكذلك النظام اجتهاداً ايضاً في محاكم عمالة اخذت في هذا المعيار الشكلي لانه هناك معيار موضوعي خلاف هذا المعيار انه ماذا يتناول هذا الاجراء اذا كان يتناول الامر التشريعي فهو تشريع والا فهو قرار اداري لكن المحاكم المماثلة بالقرار الاداري اخذت في المعيار الشكلي واعتبرت المراسيم بقوانين اعتبرتها قرارات ادارية وصالحه للطعن فيها ولذلك اعطاه هذه الصلاحية للمحكمة تجنباً للاعتراض الذي ابدته في المذكرة التي قدمتها للزملاء الافاضل وهي ان هذا القانون دستوري ام غير دستوري؟ فلهذا بتت فيه المحكمة حتى لا يطبق فترة من الزمن مثل قانون الحملات المحورية. والسرعة في وضع الامور في نصابها ان نعطي محكمة العدل العليا صلاحية ان ثبت ان هذا مخالف للدستور ام لا ونحن عدلنا في النص ان النظام يمكن ان يخالف القانون ويكون عندئذ عمل الطعن لكن لا نقول ان القانون المؤقت مخالف لقانون لانه القانون المؤقت عندما يكون دستوري يعدل القانون ولذلك وضعنا التعديل انه اذا كان القانون المؤقت مخالف للدستور والنظام اذا كان مخالفاً للدستور والقانون يكون عمل طعن اذا الناحية بالمعيار الشكلي يعتبر هذا القانون المؤقت والنظام في حكم القرار الاداري وعمل طعن هذا الذي اخذت به اللجنة ولذلك اوصي وكما اوصت اللجنة بالأخذ بالتعديل

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد بك الفرخان.

السيد حمد الفرخان: لو سمحت لي دولة الرئيس انا لا اميز لصيغة مجلس النواب أحب ان اثير ان كان صعب الرجوع لنص مجلس النواب على تعديلات اللجنة القانونية ذكرنا الاحزاب وقد يمكن للشركات المساهمة العامة التي بعضها أكثر خطورة انتخاباتها فرض الاحكام من جميعات خيرية لذلك احيل للرجوع للنص الذي اقترحه مجلس النواب الفقرة ٩، ١، ١ املاً ان لا يعمل التطلع السطحي في هذه الملاحظات شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ ابر راضي.

السيد عمر السابلي: سيدي الأستاذ حمد أرجعنا الى الفقرة ١ فيما يتعلق بالطعون الخاصة بالموظفين الواقع يجب ان ندرجها في الحضر ان القضاء الاداري لم ينشأ في الاصل الا لمعالجة قانون الموظفين فكرة القضاء الاداري في كافة الدول المتحضرة اصلاً من اجل قضائيات الموظفين وحمايتهم وحقوقهم وتنفيذ الضمانات لم ولي هذا حماية للمواطن ان لا يكون الموظف عرضة للتصف من قبل السلطة التنفيذية او غيرها ان لا ينقل ولا يعزل ولا يتم أي اجراء بشأنه الا وفقاً للقانون فاذا حصل هذا فان امام الموظف الطعن بالمحكمة. اما بشأن التدرج او مرتبات التقاضي الثلاث فقد دافعت عن هذه الفكرة بكل ما اوتيت من قوة وقدمت دراسة واخذت مقتطفات من كتب الفقه من جميع

الدول التي تؤكد ضرورة ان يكون التقاضي امام القضاء الاداري على درجات ثلاث وبيّنت كيف ان مصر التي اخذنا عنها اصلاً فكرة القضاء الاداري في الأردن تعطي للمواطنين الحق بان يتقدموا الى محكمة الابتدائية ثم الادارية وهذا التدرج خوفاً من الخطأ والاجتهاد فيكون هناك مجال لاصلاح الخطأ امام محكمة عليا. ولي ملاحظة اخرى وهي ان القانون المؤقت الصادر عن السلطة التنفيذية يبقى قانوناً يبقى تشريعاً بحكم اسمه هو قانون يقرر قواعد عامة مجردة ولا يتعلق بوضع خاص بشخص معين والمعيار الشكلي الذي تفضل به مهجور لدى كافة المحاكم في الخارج ويغلب عليه المعيار الموضوعي حتى لو اخذنا بالمعيار الشكلي هذا النص يتضمن مخالفة للدستور بعبارة صريحة يعتبر القانون المؤقت قانوناً بكل معنى الكلمة يصدر صحيحاً لتشريع متضمن قواعد عامة ومجردة ويطبق على كافة الأفراد وهو ملك للسلطة التشريعية تقرر بشأنه ما تشاء اما تقبله او تعدله او تلغيه انا قلت ان اعطاه هذه الصلاحية للقضاء بشأن قانون مؤقت قبل عرضه على السلطة التشريعية صاحبة الحق في النظر فيه يمتنع الدستور هو مخالف من جهة للدستور ومخالف من جهة اخرى لمبدأ الفصل بين السلطات المستقر السلي لا يتيح لسلطة من السلطات الثلاث ان تتجاوز او تتحدى على صلاحية سلطة اخرى. وشكراً

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر السيد المقرر: فيما يتعلق بالبند الاول الذي ابداه الزميل الفاضل السيد حمد الفرخان اني

مجلس الاعيان

على اقتراحه باضافة الاحزاب للبند ١ ولذلك
نطرح هذا الاقتراح للتصويت.

دولة رئيس المجلس: اماناً الآن المادة ٩
الفقرة ١، ١. الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: أرجو إعطائنا مادة
للتفكير لا اعترض وأقول اذا اردنا لتستقصي
المسادين والحالات التي يجب ان نضعها في
القانون فقد نكتشف أننا أغفلنا أشياء كثيرة
اخرى على سبيل المثال لما تنشأ حتى الآن احزاب
ربما ان قانون الاحزاب ينص على ذلك حينها
نشأ الاحزاب واعتقد لو ترك هذا حين تشكيل
الاحزاب يغطيها قانون الاحزاب شكراً.
دولة رئيس المجلس: سماعة المقرر.

السيد المقرر: فيما يتعلق باعترض الزميل
الفاضل فقد تنشأ أمور جديدة تستدعي تعديل
القانون ومعلوم ان القانون معرض للتعديل اما
الاحزاب وان كانت موقوفة لكن الدستور ينص
على ان للشعب ان يكون احزاباً وهي حق
دستوري للناس واذا وضعناه في القانون لا نكون
خالفنا الدستور.
دولة رئيس المجلس: الاستاذ
عبدالروؤف.

معالي السيد عبدالروؤف الروابدة: فقط
للتوثيق لماذا لم نأخذ جملة من قرار مجلس النواب
ونضيفه الى ٩، ١، ١ فصيح كامل الفقرة
الطعون بنتائج انتخابات مجالس الهيئات التالية
البلديات، غرف الصناعة والتجارة، النقابات
الجمعية والنوادي وأي هيئات أخرى مسجلة
في المملكة ويجب ان تكون هناك جهة للطعن في
تلك الانتخابات ولا اريد الشركات.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.
السيد المقرر: فيما يتعلق بالاتحادات
ذكرت هنا في الاسباب الموجبة انها تأخذ حكم
الجمعية والنقابات ولذلك لا حاجة لاعطائها
إن النص لم يشملها.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عمر
التابليسي.

السيد عمر التابليسي: باضافة عبارة او
اي هيئات أخرى تشمل الاحزاب واي هيئة
اخرى في المملكة لا يوجد مجال للطعن في
انتخاباتها ونكتفي بهذا واضح.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل
السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس أظن
ان اسقاط العبارة وفي سائر الطعون الانتخابية
التي تجري وفق القوانين والأنظمة النافذة هي
التي اوقفنا في النقاش وهي جامعة وجيدة ويمكن
نقلها مباشرة الى آخر البند ١ بحيث نقول وفي
سائر الطعون الانتخابية وفق القوانين والأنظمة
النافذة المعمول وتسكت عندئذ وبذلك سنطبق
الانتخابات التي تخضع للقوانين والأنظمة أياً
كان شكلها ونوعها اذا لم تكن خاضعة لأي قانون
او نظام فإنها ستخرج عن صلاحية محكمة العدل
العليا ولأنها ستطبق قانون او مستطبق نظام
ولذلك اترح ان نحفظ بالعبارة التالية في نهاية
البند ١ وهي وفي سائر الطعون الانتخابية التي
تجري وفق القوانين والأنظمة النافذة المعمول.

دولة رئيس المجلس: نعتبر هذا اقتراح
من معالي الدكتور لأخذ هذه العبارة واضافتها

الفترة واحد. هل من يني؟ هل يوافق المجلس
الكريم على اقتراح الدكتور خليل؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: التصويت
انذ الأكثرية باضافة هذه العبارة الى الفقرة ١
التي جاءت من اللجنة التصويت حصل يا معالي
عمر بك.

دولة السيد بهجت التلهوني: معالي عمر
بك عضوي في اللجنة القانونية يجب ان يطرح هذه
الأمور في اللجنة القانونية ليس هنا يعمل لنا
محاضرات ما بدنا نسمع محاضرات بدنا
نطعن.

دولة رئيس المجلس: سماعة المقرر.
السيد المقرر: سيدي رغم ان الاقتراح
والتصويت بخلاف ما اجتهدت لكن احترام
قرار المجلس واجب على كل عضو ولذلك لا
يجوز ان نتأخر قراراً اصدره المجلس وبما ان
الاقتراح على اضافة هذه العبارات ولذلك
القاطعة غير مرغوبة وتنقل للفترة التي تليها.
البند الثاني أبدى معالي خليل بك السالم اعتراضاً
على توسعة القرارات الادارية التي يجوز الطعن
فيها وضرب مثلاً كقتل معلم من اربد الى
الحسن سهل الأمور عبارة عن قريتين بجانب
بعضها لكن ما قال اننا ننقله من أقصى المملكة
الى القصاها أو ننقله كتابة لماذا نفرض الارادة على
الانسان بما يكره وما دام أننا فتحنا باب القضاء
مرباب القضاء ليقيد انسان اذا راجع باب
القضاء هو الانتصاف من عمل غير مشروع إما
لذا كان العمل غير مشروع فنرد الدعوة على
صاحبها ويتكيد النفقات واجور المحاماة فهل

تبقى هذه الأمور ولذلك أرى الأخذ بهذه المادة
أما الاعتراض الذي أبداه الدكتور عمر ليا
يتعلق بالفترة بين المعيار الشكلي ونسبت المعيار
الموضوعي وهذا ضمان للمواطنين وأوصي
بالموافقة على البندين وعلى كل البنود الباقية.

دولة رئيس المجلس: إذا الفقرة ٢ هل
لدى الأخوان ملاحظة عليها؟ هل يوافق
المجلس؟

الجميع: موافقون.
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم. الفقرة
الثالثة والرابعة هل يوافق المجلس كما جاء، من
مجلس النواب.

الجميع: موافقون.
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم السيد

المقرر.
السيد المقرر: الفقرة ٥ هذه أصلاً في
القانون القديم لاحتاج الى مناقشة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على الفقرة الخامسة؟

الجميع: موافقون.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على الفقرة السادسة؟

الجميع: موافقون.
دولة رئيس المجلس: تنفضل السيد

المقرر.
السيد المقرر: هذه الفقرة السابعة والتي
ذكرنا فيها المعيار الشكلي لانتصاف الناس من
سؤال التصرف ولذلك أوصي بالموافقة على البند
السابع كما أوصت اللجنة.

هكذا في الأصل

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل،
وبعده الأستاذ حمد.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس
اعتراضي يتعلق بالصياغة الطعون التي يقدمها
أي متضرر بوقف العمل بأحكام أي قانون
خالف للدستور أو بأحكام نظام خالف للنظام أو
الدستور يعني أضيف أو حتى تصبح دقيقة أكثر.
دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد
الفرحان.



السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس
أستطيع أن أهتم منطق القانون سمعت الجميع
التي أوردتها الأستاذ التالبي أن القانون المؤقت
هو قانون شرعي ونص هذه الفقرة إقتات من
السلطة القضائية على السلطة التنفيذية وأنا
بقناعة آترة على ذلك ولا أوافق أن يكون
للمحكمة حق الطعن بأحكام قانون مؤقت إلى
أن يعرض القانون على مجلس الأمة وهو صاحب
الحق يرفضه أو قبله أو تعديله وأني على رايه
أعتقد أننا نتسرع إذا أقرينا هذا الطعن شكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: هنا وقف العمل بالقانون
يعني تحديد الضرر فيها إذا كان واضحاً خروجه
على أحكام الدستور عندما نقول ان هذا مخالف
للدستور واجب المحكمة أن توازن بين القوانين
فتأخذ بالقانون الأعلى مرتبه وهذا النص لا
يتعارض مع صلاحيات مجلس الأمة في أن يوافق
أو يرفض أو يعدل ليس إلغاء قبل وضع هذا
النص يجوز لأي محكمة تجمد قانوناً مخالفاً للدستور
فتقرر انه غير دستوري فتمتنع عن تطبيقه لكن
هنا إشارة عامة لنتبه الناس الى كافة من حاكمين
ومحكومين الى أن في هذا القانون المؤقت أو هذا
النظام فيه مخالفة الدستور هذا كل ما في الأمر.
هذا معالي وزير الأشغال له سنة في الحقوق
وعامل حاله قانوني ويمتدح أكثر من اللزوم على
القوانين.

دولة رئيس المجلس: دولة الأستاذ
بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: لقد نصت
المادة ٩٤ من الدستور بأنه في حال غياب السلطة
التشريعية يحق للسلطة التنفيذية أن تضع
القوانين المؤقتة عند الضرورة ويكون لهذه
القوانين المؤقتة نفس النفاذ وعند أول انعقاد
للسلطة التشريعية تقدمها السلطة التنفيذية فإذا
ما رفضت السلطة التشريعية هذه القوانين أو
عدلتها أو بدلنها تبقى المحقوق المكتسبة للذي
نشأ له حق مكتسب لا يضيع وأوصت المادة ٩٤
انه لا يجوز إصدار هذه القوانين الا في حالات
الضرورة، لقد أطلعت أنا على مذكرات سيادة
الزميل الأخ نجيب بك وبخاصة بالنسبة

السيد كامل الشريف: أعتقد ان المادة
جيدة ويجب الأخذ بها كما تفضل دولة ابو
عدنان.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على قرار اللجنة وتوصيتها؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر فقرة
٨.

السيد المقرر: الفقرة ٨ ليس عليها
إعتراض.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
عليها كما جاءت من النواب؟

الجميع: موافقون.
دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: البند ٩ هذا نصه كما ورد
من مجلس النواب المؤقت الطعون والمنازعات
والمسائل المتعلقة بقرارات أو إجراءات إدارية
تخرج عن اختصاص أية محكمة أخرى أولاً: لم
تتخصص بالقرارات ثانياً: إجراءات هذه التوسعة
غير مقصودة إذا أريدنا أن توسعها تضع مادة
واحدة ونجعل كل القرارات الإدارية ولاية عامة
نعطي المحكمة، ورات اللجنة حلف هذا البند
لعدم انضباطه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
على شطب هذه الفقرة ٩٩؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم
تفضل السيد المقرر.

للقوانين التي أصدرتها السلطة التنفيذية بالنسبة
للقوانين القضائية وإني شخصياً أفر ما جاء فيها
نخباً ولكن دستورياً لا أشاركه لأن السلطة
التشريعية صاحبة الحق نظرت في هذه الأمور في
جلس النواب ومجلس الاعيان وتسير ولما الحق
والمجلس الحق أن يرى وجلسنا الآن ننظر في
هذا القانون ورات لجنته القانونية هذا القانون
وأحالت بلجنتها القانونية لتأكيد هذا المجلس
ولما الحق اما ان قبله أو نعدله أو نرفضه اما ان
نأخذ برأي واحد يرفض القانون أو لا لا تأخذ
بالقانون المؤقت فهذا غير وارد لذلك أشارك الأخ
ابو محمد شخصياً ولكن لا أشاركه جماعة ولشكر
لي القانون على بركة الله وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الأستاذ
دولة بهجت التلهوني سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة ابو عدنان على
الاطراء لكن الموضوع الذي ناقشه الآن ليست
القراري وأنا أشكركه رسمياً وشخصياً باعتباري
مقرر الآن البند ٧.

دولة رئيس المجلس: هناك مقترح كلمة
القانون المؤقت ان يعامل معاملة القانون الدائم
كقانون بموجب المادة ٩٤ من الدستور واقتصر
الأستاذ عمر لكته خرح وشاركه دولة ابو عدنان
هل يرى المجلس الكريم ان هذا الاقتراح
موافقين عليه أي تغير توصية اللجنة القانونية
وتغيير النص الواردة من النواب هل هناك
موافقة؟ الأستاذ كامل.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ كامل
الشريف.

هكذا هو الحال

السيد المقرر: البند ١٠ أوصت اللجنة بالموافقة عليه كما وردت من مجلس النواب المؤقت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا البند؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفقرة ب إذا أردتم الموافقة عليها وعلى البند ١١ و ١٢ أيضاً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤف.

معالي السيد عبدالرؤف الروابدة: بالله اريد ان اسأل التكرار في ١٠، ١١ لذيذ ام مؤثي؟ فقط من أجل التحصين.

السيد المقرر: هذا ١٠ تعطيلها للطنن لأي قرار إداري للي المصلحة، المادة ١١ أحياناً ينص القانون على ان هذا القرار محضناً زلناً التحصين فقط. التي تقول عنها المادة ١٠ طعون الأفراد بينما قبلها طعون الموظفين وحقوق الموظفين ومنازعاتهم بحيث نزيل هذا التحصين ونجعلها قابلة للطنن. الفقرة ب عبارة عن إعادة صياغة والفقرة ج إذا سمحتم أوضح الفكرة بين ما اوردناه وبين ما ورد في المشروع من مجلس النواب تقول الفقرة ب من مجلس النواب فيما يتعلق بأعمال السيادة لا يقبل الطعن بينما نحن قررنا فيها، تختص محكمة العدل العليا في الأمور التالية، لكن لا تختص الفقرة ج، ١ لا تختص التي تقابل عمل السيادة محكمة العدل العليا بالنظر في الطلبات والأمور المتعلقة بأعمال السيادة الفرق بين الاثنين انه عدم القبول يحتاج إلى دفاع وطن أمام المحكمة لكن عندما تنص

أنها غير مختصة يكون الاختصاص من النظام العام وما دام النظام العام لا يكتسب حكماً مخالف لهذا النص بدرجة قطعية لذلك هذا النص أحكم.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على ١٠ بفقرتها أ، ب.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفقرة د هنا تتعلق بإنشاء محكمة دستورية إذا سمحتم أوضح كما تعلمون أن الدستور في السواد من ٢٤ - ٢٧ عين اختصاصات السلطات الثلاث وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وورد نص في هذه المواد على ان تمارس الأمة سلطاتها بمقتضى هذا الدستور الدستور أورد في الفصل المتعلق في القضاء حول المادة ٩٧ وما يليها عين الدستور انواع المحاكم في المادة ٩٩ وقال ان اترواعها نظامية ودينية وخاصة، المحكمة الدستورية ليست واردة من هذه المحاكم حتى في المادة ١٠٠ عندما نص ان تحين المحاكم وأنواعها واختصاصاتها بقانون قال يجب ان ينص هذا القانون بإنشاء محكمة عدل عليا وهي محكمة القضاء الإداري أعلى محكمة دستورية وإذا رجعنا للمادتين ١٥٧، ١٢٣ لتفسير أحكام الدستور أما ان نعطي محكمة العدل صلاحية إبطال القانون هذا فيه تجاوز على النصوص العامة للدستور لأنه لا يصح لمحكمة ان تتدخل في قانون اقره مجلس الأمة ولا يجوز إنشاء محكمة لأن نصوص الدستور لا تحتل ولذلك قالت اللجنة أنه ليس حاجة للنص عليها وما دام ان هناك وعد بإنشاء محكمة دستورية والميثاق أوصى

في المحكمة الدستورية وأشار الى بعض صلاحياتها منها التفسير ومنها دستورية القانون وعدم دستوريته إذا ترك الأمور لأوامها ونشطب هذه المادة ونكتفي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه التوصية؟ وعلى المادة العاشرة كما جاءت من مجلس النواب.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١١ عبارة عن حذف عبارة كانت زائدة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة ١١؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١٢ وافقت اللجنة على ان مدة الطعن ٦٠ يوم لكن عدل من ٦٠-٣٠ ورات اللجنة ان تكون المدة الثانية للطنن ٣٠ يوم حتى يقصروا على صاحب المصلحة وقصرناه ٣٠ يوم.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر المادة التي تليها معالي ابو عصام.

معالي السيد عبدالرؤف الروابدة: في الأول قررت اللجنة الموافقة.

السيد المقرر: يقول كمررت اللجنة الموافقة عليها باعتبار لجنة الطعن ٦٠ يوم الموافقة على الفقرة ب كما وردت بالقانون المؤقت.

معالي السيد عبدالرؤف الروابدة: في الفقرة ج كدلة المقدمة وهي المتقدمة.

السيد المقرر: هذا خطأ طباعي تغيروهي المتقدمة. دون التقيد بجماد.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جعفر الشامي.

السيد جعفر الشامي: ارجو التوضيح نحن موافقين على تعديل مجلس النواب كيف أصبحت ٣٠ يوم.

السيد المقرر: التعديل الوارد من مجلس النواب يستعاض عن عبارة ٣٠ يوم الوارده، في الفقرتين أ، ب حوّلت الى ٦٠ اللجنة قالت الفقرة أ تبقى ٦٠ الفقرة ب تبقى ٣٠.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١٣ اللجنة وافقت عليها كما وردت من مجلس النواب مع اضافة العبارة مع مراعاة أحكام الفقرة ب من المادة هـ من هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١٤ هي عبارة عن تصحيح الدعوى طبعاً تقام في المحكمة وهل تقام بغير المحكمة قالوا التي تقام بالمحكمة معروف بالنسبة للفقرة أ أما فقرة ب تقول بالإضافة عبارة واستعمالها الخاص بعد او التي

هكذا هو الأصل

حذف و العطف أو التي لا يجوز تبليغها لذوي الشأن وانتهينا وأضفنا فقرة جديدة لأن المحاكم عانت من المادة ١٠٨ في القانون أصول المرافعات المدنية وهي عندما تقام الدعوة أمام المحاكم يشهد رئيس الوزراء أن إنشاء هذه الوثيقة يضر بالصالح العام هذه أصبحت عليها حصانة لا أحد يستطيع أن يراها وحليتها حل وسط أن يطلع رئيس المحكمة على هذه الوثيقة هل تضر مصالح الدولة أم لا؟ هذه المحاكم لانصاف الناس لذلك نوصي على الأضافة.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: أما من حيث إعطاء الصلاحية لفرد فالصلاحية لرئيس الوزراء لفرد وما هي ميزة فرد على فرد هذا مواطن وهذا مواطن وكلاهما مسؤول أمام الوطن إذا سمحت بدون إشارة ولذلك مسؤول كل واحد أمام الوطن ويقدر ما إذا كانت تضر بالوطن أو لا تضر ولذلك رئيس المحكمة مواطن ويعرف ذلك وأن لا يغتال حقوق الناس بالشهادة وحدها.

دولة رئيس المجلس: معالي السيدة ليل شرف.



السيدة ليل شرف: شكراً سيدي الرئيس أنا أؤيد ما تفضل به معالي وزير الأشغال وأقول أن رئيس الوزراء يتحمل المسؤولية السياسية

حذف و العطف أو التي لا يجوز تبليغها لذوي الشأن وانتهينا وأضفنا فقرة جديدة لأن المحاكم عانت من المادة ١٠٨ في القانون أصول المرافعات المدنية وهي عندما تقام الدعوة أمام المحاكم يشهد رئيس الوزراء أن إنشاء هذه الوثيقة يضر بالصالح العام هذه أصبحت عليها حصانة لا أحد يستطيع أن يراها وحليتها حل وسط أن يطلع رئيس المحكمة على هذه الوثيقة هل تضر مصالح الدولة أم لا؟ هذه المحاكم لانصاف الناس لذلك نوصي على الأضافة.

دولة رئيس المجلس: إذا أماننا المادة ١٤ بفقراتها الثلاث هل يوافق المجلس؟ حمد بك.

السيد حمد الفرخان: لو قرّر أنها ليست سرّية والحكومة قالت سرّية أيها الذي يمشي؟

السيد المقرر: قرار عدم الإفشاء هو أنه تضر بالصالح العام وأعطاها حصانة نحن اعطينا رقابة على هذا الرئيس المحكمة ليقرر إذا كانت تضر أو لا تضر هذا المعنى.

دولة رئيس المجلس: معالي أبو عصام.

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً سيدي أقول مع كل احترامنا للسلطة القضائية واستقلال السلطات ولكن هناك أسرار للدولة تهتم بها السلطة التنفيذية ذات العلاقات بالدول الأخرى وذات العلاقات بمصلحة الوطن أن يترك لفرد واحد حتى لو كان رئيس المحكمة لكي يقرر هذا سرّ أو ليس سر وأنه يجب أن يفشى في حين أن السلطات السياسية تعرف أن هناك علاقات أخرى بدول أخرى قد لا يكون هذا السر يضر بالاردن ولكن

وهي مسؤولية كبيرة في هذه الوثائق وهذه القرارات أريد أن أسأل سؤالاً للمقرر إذا سمحت وهو أن لا يجوز أن نعطي رئيس المحكمة حق الاطلاع على هذه الوثيقة للاسترشاد فيها بالحكم وليس تقرير على أنها علنية أو سرية.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: السلي يحكم المحكمة وليس الرئيس وإذا أراد الرئيس أن يتكلم للمحكمة يقبل كشاهد وإذا كان شاهد يجب أن يعتزل الحكم إذا أطلعنا المحكمة ونجعله خاضع للمحكمة هذه التي تتعلق في الطعون للقرارات التي تصدر التي أوردناها في المادة ٩ ليس بالسياسات الأخرى قد ترد أنه عزل لكن بسبب علاقاته بدولة معادية أو بدولة صديقة واطلمها على أسرار.

دولة رئيس المجلس: دولة الأستاذ بهجت التهلوي.

دولة السيد بهجت التهلوي: ما جاء في أقوال معالي الوزير عبد الرؤوف الروابدة وارد واعتقد بأن للدولة رئيس الوزراء في بعض الأحيان ظروف خاصة في بعض الوثائق ولذلك يجب أن نجعل مرونة له بالنسبة لبعض الوثائق التي يجب أن لا يطلع عليها أحد بالنسبة لامن الدولة وخاصة أن السلطة التنفيذية مسؤولة عن امن الدولة ولو أنني أحترم السلطة القضائية إلى أبعد كحدود ولكن إلى حد ما أنا اعتبر أن السلطة التنفيذية مسؤولة عن أمن البلد بالنسبة لكل مواطن كذلك أما السلطة القضائية مسؤولة

عن حقوق المتقاضين ولذلك السلطة التنفيذية مسؤولة عن أمن الشعب بأكمله والحفاظ على سرية الوثائق التي تحافظ على أمن المواطنين أول من الاطلاع على ما يضر بأمن الشعب بأجمعه لا أن نترك النص مطلق يجري على إطلاقه شكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: اعتقد الاطلاع على أي وثيقة أمر للقضاء مباح وسموح لكن رغم فقي التامه بشخص في القضاء في اعلاه لا أشعر أن المجلس يستطيع أن يعطي هذه السلطة لشخص واحد ليس من الحق ولا من الديمقراطية ولا من العقل أن يعطي شخص واحد وهو رئيس المحكمة حق القرار بأن الوثيقة سرّ أو غير سرّ عادة تحكم سر من قبل السلطة التنفيذية لا من قبل رئيس الوزراء وحده تكون وزرات معنية وخابرات معنية لذلك أنا أرجو المجلس أن لا يعطي حق الاطلاع على القرار لشخص رئيس المحكمة لعلنا ننصف إذا اعطينا هذا الحق للرئيس ومساعدته بنوجد غامكة معقولة بين شخصين وكلهم أمانة على السرية الرئيس ليس أمين على السرية أكثر من مساعدته لكن إعطاء هذه الصلاحية لشخص واحد أشعر بخالف الحس بإمكان الخطأ والصواب حتى الأنياء يخطئون وهذه قضية ذات خطورة إذا وقع فيها خطأ أقترح أن لا يعي النص لشخص واحد هو رئيس المحكمة أقترح أن نجعلوا حلاً لمثل هذه القرية.

دولة رئيس المجلس: معالي أبو عصام.

مجلس الاعيان

معالي السيد عبدالرؤف الروابدة :
شكراً سيدي الرئيس الحقيقة لولا ان كلام
سعادة المقرر مسجلاً لا رددت لم اقل لدقيقة ان
هذا القاضي ليس عاقلاً حتى يقول اننا اعطيناه
لشخص عاقل هو عاقل بالغ راشد نحترمه ونثق
بقراراته وليس صحيحاً انه فرد ورئيس الحكومة
فرد رئيس الحكومة رئيس لسلطة اخذت ثقة
الشعب ومفوضة لكي تدير العملية السياسية في
الوطن وعندما نتميز عن القيام بهذه المسؤولية
السياسية فهي عرضة للمسائلة السياسية
والمسائلة حدها الدستور وخطأ هذا الشخص
الفرد لا يترتب عليه إما إجراء تأديبي أو إنهاء
خدمته العامة فبالتالي نحن نقارن بين سلطة
كاملة وبين فرد ولست مع معالي الأخ ابو مناف
انه اذا زدناه من قاضي ليصبح ثلاثة ايضاً
حافظنا على سرية وثائق الوطن ، والنقطة الثالثة
انا اتفق على سعادة المقرر ان يقول لنا ما هي
محارب الدول المتطورة المتقدمة في هذا المجال لا
يجوز لنا ان نستعمل تجربة سيئة حدثت مرة او
مرتين في بلدنا لكي نضع عليها تقنياً يجعل
الحفاظ على اسرار الدولة مشكلة وصعبة أريده
ان يقول لي أين في الدول المتطورة مثل هذا
النص الذي يتيح لرئيس المحكمة ان يطلع على
اسرار الدولة ليقرر بشأنها ما يراه مناسباً ان يقول
لرئيس الوزراء هذا ليس سرّاً ويجب ان تقدمه
للمحكمة الا كما اورد سعادة المقرر هو لا
يستطيع ان يستخدم المعلومات التي في تلك
الوثيقة السرية في المحكمة لانه يجب ان يطلع
عليها باقي القضاء حتى يمكنوا ان لم يطلعو
جميعاً لا يستطيعون ان يصدروا حكماً هو فقط

سيصدر قرار ويقول ان هذا ليس سرّاً من اسرار
الدولة ويقول يجب ان يقدم هذا الى المحكمة او
انه سرّاً وافقك على ذلك وفي هذا الأمر خطر كبير
على الدولة ككل ان تضع هذه السلطة بيد فرد
وشكراً سيدي الرئيس .
دولة رئيس المجلس : الاستاذ حمد
الفرحان .
السيد حمد الفرحان : اعتقد أبقاه النص
كما هو يتحمل خطورة بما اننا قد لا نهي القانون
اليوم أرجو ان تعطينا فرصة للتشاور مع اللجنة
القانونية لوضع نص يمنع فردية القرار أرجو ان
يوافق المجلس على ذلك لاجراء حل .
دولة رئيس المجلس : موافقين على هذا
التأجيل ؟ استاذ خليل موافق ؟ تفضل .
الدكتور خليل السالم : سيدي الرئيس انا
طلبت الكلمة لأشير الى الفرق الكبير بين صياغة
الفقرة ب كما وردت بالقانون المؤقت وبين هذه
الصياغة الجديدة ب في القانون المؤقت ليست
واضحة وليس لها مضمون وليس لها حكم قانوني
وفسرت بالفقرة جـ وأرجو ان انفي بأن المفهوم
من يقرب رئيس المحكمة ما يراه مناسباً بشأنها
من انه سيقرب انشائها واعلانها ما يراه مناسباً
بشأنها فيما يتعلق بالقضية التي بين يديه وليس فيما
يتعلق بحكم عام حول هذه الوثيقة من حيث
الانشاء سيدي الرئيس انا اؤيد الانتظار واؤيد
اعادة الدراسة ولكن شريطة ان يحضر معنا الذي
صاغ الفقرة ب ايضاً لفهم هل جـ مستخرجة
من ب او ان كلاهما مرتبط بالآخر وما هو الحكم
في ب ؟ وما معنى الحكم في جـ ؟ وليست اللجنة
القانونية وحدها كافية في اعادة الدراسة لأننا

نريد ان نفهم ب قبل جـ لأن جـ هي اضافة
للفقرة ب انا شخصياً استأثني الكبرى على الفقرة
ب ولذلك اؤيد التأجيل واؤيد اعادة الدراسة
على شرط ان يكون معنا معالي وزير العدل
مثلاً ومن يشاؤون حتى ندرسها في اللجنة ونعيد
صياغتها وشكراً .
دولة رئيس المجلس : هل يرى المجلس
الكريم تأجيل الفقرتين والاستمرار في القانون ؟
استاذ خليل .
الدكتور خليل السالم : اعتقد اننا نتحنا من
حيث قانون محكمة العدل العليا وما دما توفقتنا
عند هذه المادة لاعادة الدراسة اقترح ان نذهب
الى القوانين الواردة في جدول الاعمال الصغيرة
وننشط عقولنا بجمل قصيرة وننتهي من هذه
القوانين الخمسة الواردة على جدول الاعمال
وبالتأكيد سننتج شيئاً اذا قررنا بشأن هذه
القوانين الاخرى الواردة على جدول الاعمال
واذا لم يكن كذلك نرفع الجلسة .
دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .
السيد المقرر : المبدأ الذي تقرر في الجلسة

السابقة كان خروجاً على النظام اذا بدأنا بقانون
نستمر حتى نهايته أما اذا كان أقاطع بأن أتل
قانوناً آخر والله انا اعفوني من اللجنة ، هذا ليس
اسلوب .
دولة رئيس المجلس : خلينا بحلمك
سعادة الأخ المقرر الموضوع الذي اثير موضوع
مهم وجوهري موضوع هاتين الفقرتين ونوجه
المجلس الكريم بعدم الاستمرار في تجاوزهما
وبحث المواد الاخرى لأنه قد يترتب عليها شيء
آخر فإذا كان مقبول ان ننجز بحث هاتين
الفقرتين ربما يكون مقبولاً ان نبدأ بقانون بسيط
ليس له ابعاد اخرى .
السيد حمد الفرحان : اقترح رفع الجلسة .
الجميع : موافقون .
السيد الامين العام :
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
دولة رئيس المجلس : شكراً لكم وترفع
الجلسة الى موعد آخر .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامه
صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي .

مكتبة